

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قصر رقم ٢ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتبة رقم ٨/٩٢٧هـ تاريخ ٢٤-٥-١٩٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة ٢٧ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ على ضوء المادة ٢٣٥ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ وبين مدى صلاحية الحكم والسلطات الجبركية في نظر قضائيا تهريب المخدرات او اتخاذ أية اجراءات بخصوصها على ضوء نص المادتين المشار اليهما . وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ٨/١٢/١٨٠٧٠ الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٣-٥-١٩٨٩م وتدقيق النصوص القانونية يبين ما يلي :

المادة ٢٣٥ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص بالآتي . .
(مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد تقضي بهانصوص نافذة اخرى يعاقب على التهريب وما في حكمه وعلى الشروع في اي منها بما يلي . . . الخ) . . .

والمادة ٢٧ من قانون المخدرات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ تنص بالآتي . . .
(على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر تخصص المحكة التي تنظر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون باصدار القرار والحكم في جميع الامور المتعلقة بهذه الجرائم بما في ذلك العقوبات التبعية والالتزامات المدنية ولا يجوز لاي جهة قضائية او ادارية اخرى بما في ذلك المحكم والسلطات الجبركية اتخاذ اي اجراء او اصدار اي قرار في القضية مهما كانت ماهيته) .
وحيث ان القاعدة في التطبيق الزمني للقوانين تقضي بجواز الغاء نص تشريعي بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الغاء حسب نص المادة الخليفة من القانون المدني .

وحيث ان قانون المخدرات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨م هو تشريع لاحق لقانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ وقد نص صراحة في المادة ٢٧ منه على الغاء اختصاص المحاكم الجبركية وسلطاتها في اتخاذ اي اجراء او اصدار اي قرار في الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور

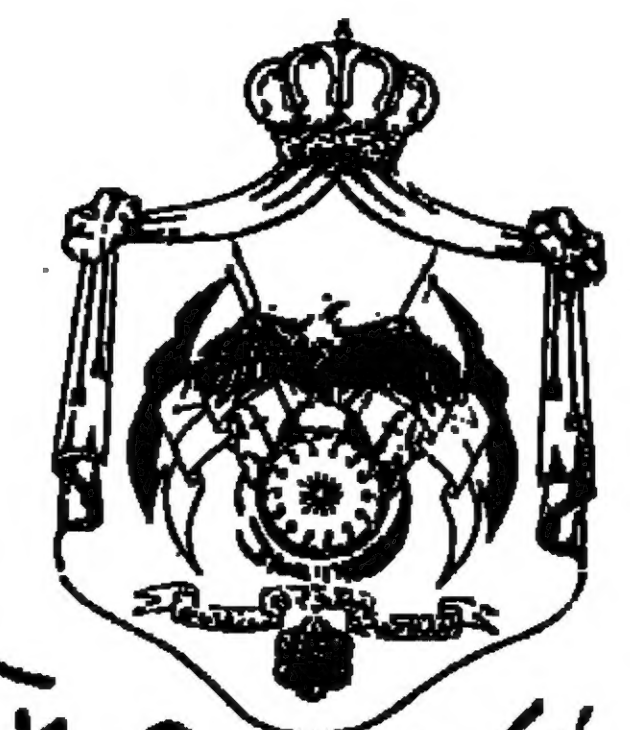
فان ما يبنى على ذلك ان اختصاص المحاكم الجبركية في معاقبة جرائم تهريب المخدرات او ما في حكمه والشروع في اي منها بمقتضى المادة ٢٣٥ من قانون الجمارك اصبح لاغيا بعد صدور قانون المخدرات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ . ولم يعد من الجدل احالة المتهمين بهذه الجرائم الى المحاكم الجبركية بعد صدور هذا القانون .

هذا ما تقرره في تفسير التصبين المطلوبين .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ جماد ثاني سنة ١٤١٠ هـ الموافق ١١-١-١٩٩٠ م .

مضو	مضو
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
خليفة السجيمات	عيسى طرابلسي
مضو	مضو
قاضي محكمة التمييز	مضو
عبد الكريم خريس	عبد الكريم خريس

مضو
مذدوب وزارة المالية - الجمارك
يوسف فريجات



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٦ شعبان سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٣ آذار سنة ١٩٩٠ م العدد ٣٦٨١

عدد ممتاز

سفر

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك والمعلم

إلى خارج المملكة الأردنية الهاشمية

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك والمعلم

من خارج المملكة الأردنية الهاشمية

مديرية المطابع الحكومية

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بالنظر لعزمنا السفر الى خارج المملكة الأردنية الهاشمية
وبعد الاطلاع على الفقرة (ط) من المادة (٢٨) من الدستور
نصدر اراذتنا بما هو آت : -

- ٠١ يعين حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائبا عنا لممارسة صلاحياتنا
مدة غيابنا .
- ٠٢ يمارس نائبنا جميع الحقوق المختصة بالعرش باستثناء اجراء أية تعديلات في الدستور
والتقويض بعقد المعاهدات وابرامها واقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول
استقالاتهم .

١٩٩٠/٢/٢٥

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
سالم مساعده

رئيس الوزراء
مضر بدران

اعلان

سفر حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم
الى خارج المملكة الأردنية الهاشمية

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم قد غادر عاصمة ملكه السعيد
في سفرته الميمونة الى خارج المملكة الأردنية الهاشمية يوم الاثنين الواقع في ١٩٩٠/٢/٢٦

نائب رئيس الوزراء
سالم مساعده

١٩٩٠/٢/٢٦

سالم مساعده

اعلان

بمباشرة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب جلالة الملك المعظم
سلطاته الدستورية

يعلن ان حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب جلالة الملك المعظم قد
أقسم بحضور مجلس الوزراء اليمين القانونية بمقتضى الفقرة (ى) من المادة (٢٨) من الدستور
وقد باشر سلطاته الدستورية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم اعتبارا من
يوم الاثنين الواقع في ١٩٩٠/٢/٢٦ .

نائب رئيس الوزراء
سالم مساعده

١٩٩٠/٢/٢٦

الحسين بن طلال